

فوق الطاولة

د. سعد بساطة

متى تحتفل المؤسسات بيوم «الخيانة»؟

مر منذ نحو أسبوع يوم ١٥ آذار، المعروف بيوم الخيانة في الذاكرة؛ ففيه (٤٤ ق.م) أقدم رفاق قيصر روما، يوليوس قيصر، على اغتياله طعناً في مجلس الشيوخ. وجاءت الطعنة التي أجهزت عليه من أقربهم وأحبهم إليه: «بروتوس». فخطبه معاتباً، وهو يهوي إلى الأرض: «حتى أنت يا بروتوس».

المهندس حسين عرنوس، وخلال الجلسة ناقش المجلس مشروع صك تشريعي بإعفاء القروض المنوطة للطلاب من صندوق التسليف الطلابي من الرسوم والطوابع والبدلات المترتبة على منحها.

ووافق المجلس على رفع طبيعة العمل والحوافز في الديانات والأساطير والآداب الشعبية تحتل الخيانة موقعها الذي لا تنافس عليه: نزوة الحساسة أو قعرها. خيانة الوطن، أو خيانة العائلة، أو خيانة الصداقة، أو خيانة الأمانة بمؤسسة ما.

فمفهوم الخيانة حسب اتفاق علماء النفس على وضع تعريف محدد لها أنها تعني: نقض العهد أيأ كان نوعه، والخيانة هي تصرف مدموم ولا أخلاقي لدى جميع الأديان وجميع الثقافات لأنها تعكس بشكل سلبي على المحيطين بالشخص الخائن، لأنه يعتبر شخصاً غير جدير بالثقة والأمانة. الخائين: هو شخص أشأني لا يراعي مشاعر غيره، فهو يتصرف تبعاً لمصلحته التي يفضلها على كل الأشخاص من حوله مهما كانوا مقربين منه، ولا يضع اعتباراً للثقة التي قد يمنحه الشخص إياها. ومن الأسباب التي قد تدفع الشخص للخيانة هو بعده عن الأخلاق، وغياب الضمير سبب رئيسي لدفع الشخص نحو خيانة العهد مع الطرف الآخر، كما أن انتشار الرذيلة وعدم الشعور بالذنب عند ارتكاب الأخطاء من أهم الأسباب التي تؤدي إلى قبول الشخص بخيانة غيره.

سأركز على خيانة المؤسسة التي يعمل بها الموظف/ المدير: وقد يعتبرها الكثيرون من أصعب أنواع الخيانة لأن فيها دماراً للكثير من الأشخاص داخل المؤسسة ولا يقتصر تأثيرها على عدد محدود، ومن الأمثلة عليها:

الإخلال بالواجبات؛ الاختلاس؛ الإهمال؛ المحاباة؛ تحويل المؤسسة إلى مزرعة.. والأوصاف لا تكاد تنتهي.

وقد يختلف مفهوم الخيانة من شخص لآخر تبعاً لطريقة تفكيره، ويجد مبررات لسلكه «أنا أعلم على قد الراتب»! وحتى نتجنب الخيانة من قبل الآخرين علينا أن نعرف فيمن ننق، لوضع مؤسستنا بيده إلا بعد التأكد من أنه جدير بهذه الثقة، ولا ينصح أيضاً بالثقة الكاملة في أي شخص بل يجب أن تكون الثقة ضمن حدود حتى لا يتصدم أحد الطرفين بخيانة الآخر، فالخيانة تشكل صدمة لكل من يتعرض لها من الآخرين.

بعد قرون كثيرة جاء أينشتاين ووضع النظرية النسبية التي غيرت العالم وأصبح كل شيء يحتمل الخطأ والصواب، ليس حسب الأبعاد وإنما حسب الظروف / الزمن، ما هو صحيح بالنسبة لفلان يمكن أن يكون خطأ بالنسبة للآخر على اعتبار أن كلًّا منهما يراه حسب وجهة نظره وميوله وذائقته واعتقاده وعقده، وفوق كل هذا، أصبح الزمن كقبلا جعل الصواب خطأ والخطأ صواباً، بسبب تغير الأشخاص الذين يقيّمون الموضوع، كأن يموت (س) مثلاً ويجهد (ع) بتقييم الوضع، أو العكس.

كيف نميز الأبيض من الأسود إذا؟ وما هو تعريف الخيانة؟ مهلاً لنينا: «انتهاك عقد أبرم بين طرفين». التعريف، كما نرى، ليس كافيًا، لكن ما تم إنغاله في التعريف جرى تداركه في التفاصيل.

وبيئت حल्ली أن المياه المعبأة لا تنس الأمن الغذائي للمواطن بشكل مباشر إلا ما ندر الزائفة على مديريه، وكانت تتكون من أربعة طوابير من لأن الدولة تقدم مياه الشرب للمواطن بقبية ومعقمة وصافية وبأسعار شبه مجانية، ولغلت في أن الشريحة المستهدفة التي تستخدم المياه المعبأة هي والطعام والمقاهي والفنادق، وبيئت حल्ली أن هدف المؤسسة الأولى والأخيرة مصلحة المواطن وهذا القرار نتخض من شريحة الربح الكبيرة التي يأخذها التاجر من المواطن خاصة أن الأسواق تؤكد أن عيوب المياه تباع اليوم بأكثر من سعرها حتى بعد الارتقاء.

حल्ली أكدت أن هناك بعض حالات الاحتكار من قبل بعض التجار ويتم حالياً التسعير مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك التي هي من يحسم ويضبط الأسعار وبالتالي يضبط تجار الجملة والمفرق، وذكرت حल्ली أن رفع السعر لا يتجاوز حدود بين ٧٠ إلى ١٠٠ في المائة لا يتجاوز

الحكومة ترفع التعويض الشهري لجرحي قوات الدفاع الشعبي المصابين بنسبة عجز (٧٠-٧٥) بالمئة إلى ٨٠ ألف ليرة

عقوبات رادعة بحق المضاربين على الليرة واتخاذ أشد العقوبات بحق محتكري المواد الغذائية تكثيف تسيير الدوريات الشرطية وتوفير متطلبات عملها لحماية المواطنين وأملاكهم

هنا غانم

قضايا خدمية واقتصادية ناقشتها الحكومة في جلستها الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس، ورفع قيمة التعويض الشهري لجرحي قوات الدفاع الشعبي المصابين بنسبة عجز (٧٠-٧٥) بالمئة إلى ٨٠ ألف ليرة سورية شهرياً.

كما وافق مجلس الوزراء على منح المشتأ العاملة على الترخيص الإداري إذنأ بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت مدة سنتين بهدف استمرار عملها وتعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية، وبما يسمح للمنشآت العاملة بالاستمرار في عملها وتقديم المنتجات والخدمات بما يراعي متطلبات المرحلة ويسهم بشكل فعال بدوران العجلة الإنتاجية في ظل الحرب الاقتصادية المفروضة على سورية.

وشدد المجلس على الوزارات دعم جهود فريق العمل المشكل لدى مصرف سورية المركزي، الذي يضم مختصين من القطاعين العام والخاص والأجهزة الرقابية المعنية بمتابعة تطورات سوق الصرف وتقديم المقرحات اللازمة لاتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة ذلك، بالتعاون مع تشكيل فريق عمل متابعة منعكسات هذه الإجراءات على استقرار وتخفيض أسعار السلع الأساسية.

وجدد المهندس عرنوس تأكيد الجهات المعنية بسوق الصرف وتقديم المقرحات اللازمة لاتخاذ الليرة واتخاذ أشد العقوبات وفق القانون بحق



بالخدمة وإجراء الصيانة اللازمة لها ودراسة نظام مكافآت وحوافز للعاملين عليها. واستمع المجلس خلال الجلسة لعرض حول واقع الجريمة من حيث أعدادها وأنواعها والإجراءات المتخذة لمكافحتها والحد منها، وأكد تكثيف تسيير الدوريات الشرطية وتوفر متطلبات عملها لحماية المواطنين وأملاكهم. كما استعرض المجلس ورقة عمل حول الإجراءات المتخذة لتأمين مادة سماد البوريا والمعوقات التي تعترض تأمينها ومقرحات معالجة الموضوع، وكلف وزارتي الزراعة والاقتصاد حصر احتياجيات القطاع الزراعي من الأسمدة وإشراك القطاع الخاص في تأمين الكميات المطلوبة.

وأقر المجلس عددًا من المشروعات التي تسهم في تحسين الواقعين الخدمي والتنموي في عدد من المحافظات، وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة بين وزير الإدارة المحلية والبيئة المهندس حسين مخلوف أن مجلس الوزراء وافق على مشروع قرار منح إذن مزاولة مهنة مؤقت من الجهة المرجعية في منح الترخيص للمنشآت القائمة والمستفترّة والإنتاجية حصراً بمعزل عن الموقع والهدف لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرفية المنتشرة بشكل كبير وتحفيز الإنتاج بكل أشكاله ومنح التسهيلات لذلك وتشجيع كل من ينتج ليكون مؤهلاً للاقتصاد الوطني في هذه المرحلة موضحاً أنه شكل من أشكال تشجيع الطاقات الصغيرة للدفع نحو المشاريع التنموية الإنتاجية لكل الاختصاصات والقطاعات.

محتكري المواد الغذائية والمتاجرين بالمواد المدعومة مع الاستمرار ببذل أقصى الجهود وتقديم التسهيلات اللازمة لزيادة الإنتاج لتوفير المتطلبات اليومية للمواطن بأسعار وجودة مناسبين، ومواصلة مكافحة الفساد والاختيار الدقيق للمفاضل الإدارية والكفاءة. وذلك «حتى إشعاراً

محتكري المواد الغذائية والمتاجرين بالمواد المدعومة مع الاستمرار ببذل أقصى الجهود وتقديم التسهيلات اللازمة لزيادة الإنتاج لتوفير المتطلبات اليومية للمواطن بأسعار وجودة مناسبين، ومواصلة مكافحة الفساد والاختيار الدقيق للمفاضل الإدارية والكفاءة. وذلك «حتى إشعاراً

سيناريوهات تحسين التأمين الصحي للعاملين في القطاع الإداري

مليوناً ليرة تغطية للعمليات الجراحية داخل المشافي

< ٤٥ ألف قيمة القسط السنوي < ١٥٠ ألفاً تغطيات خارج المشفى < إلغاء التعرفة التأمينية

إلا أن الهيئة لا يمكنها اعتماد وجهة النظر هذه حالياً قبل أن يتم اتخاذ جميع الخطوات الهادفة لضبط هذه الأموال من حيث إنفاقها ووصولها إلى مستحقينها من دون هدر أو إساءة استخدام. وربما يكون هذا الضبط للعمليات مجالاً لتوفير مبالغ مالية جيدة تسهم في تحسين بعض التغطيات ذات الأولوية عند الموظف، وكذلك زيادة التعرفة الطبية لخدمات الخدمة الطبية المشتركين في التأمين بما يعكس على جودة الخدمة.

وعلى ضوء ذلك، يتم المضي بمجموعة من المقرحات (الجاهزة فعلاً) لإحداث تغيير جوهري في التأمين الصحي وتوسيع الشريحة الاجتماعية المستفيدة من خدماتها وبما يرتقي أيضاً بمستوى الخدمة الصحية بشكل عام.

وكان مدير عام مؤسسة التأمين نزار زبيد صرح لـ«الوطن»، أن هناك جملة من الإجراءات يتم العمل عليها لتحسين ملف التأمين الصحي ورفع جودة هذه الخدمة أهمها خطة المؤسسة وسعيها لضخ مشافي الشرطة إلى الشبكة الطبية للمؤسسة السورية للتأمين وذلك بعد ضم مشافي وزارة الدفاع إلى الشبكة الطبية للمؤسسة مع منح إعفاء ١٠ بالمئة داخل (الحدود المالية) لوثيقة التأمين الصحي للعاملين في الدولة هي تغطيات منخفضة إلا أنها لا تخرج عن كونها متناسبة مع قسط تأمين ضئيل جداً هو ٢٨.٠٠٠ ليرة سنوياً (يتحمل الموظف منها ٦.٠٠٠ ليرة موزعة على ٥٠٠ ليرة شهرياً) وبالتالي فإن الحدود المالية الحالية للبطاقة هي حدود متنافسة.



متعادلين لكنهم يعتبرون عن استقبال المؤمن له أو بطلون من المؤمن له تسديد الفرق بين سعر الوحدة المخبرية الوارد في تعرفة التأمين وبين قيمة هذه الوحدة في السوق حيث ما زالت التعرفة التأمينية تسعر الوحدة المخبرية بنحو ٣٠٠ ليرة على حين قيمتها لدى المخابر نحو ٧٠٠ ليرة وبناء عليه بات يتحمل المؤمن له ٦٥ بالمئة من قيمة التحاليل الطبية، وبناء عليه يتم بحث إعادة التوازن بين التعرفة التأمينية وتعرفة الوحدة المخبرية كاشفاً عن مقترح لإلغاء التعرفة التأمينية لأنها لم تعد تجاري التعرفة

موظفي القطاع الإداري في الدولة. يعانى التأمين الصحي في سورية الكثير من المشاكل المتعلقة بمختلف جوانب العمل بدءاً من الاكتتاب (التسويق) والتسعير) وصولاً إلى إدارة المطالبات وعوامل كثيرة تتداخل لتؤدي إلى ضعف جودة خدمة التأمين الصحي منها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية ومنها ما يتعلق بأداء القطاع التأميني ومختلف الجهات ذات الصلة في عملية التأمين الصحي وربما تظهر مشكلات التأمين الصحي بوضوح أكثر في تأمين موظفي القطاع الإداري في الدولة.

في متابعة لـ«الوطن» حول التأمين الصحي وخاصة في القطاع الإداري كشفت مدير في قطاع التأمين عن عدد من المقترحات يتم بحثها لتعديل أساطم وتغطيات التأمين الصحي للعاملين في الجهات العامة (القطاع الإداري) بهدف تحسين جودة الخدمة المقدمة وأنه من أكثر الشكايات التي يتم بحثها وزيادة القسط السنوي للعاملين في القطاع الإداري حتى ٤٥ ألف ليرة تتحمل المؤسسة جزءاً كبيراً منه بحيث لا يتجاوز القسط الشهري للموظف ٢٠ ألف ليرة سنوياً في حين يتم بحث رفع التغطيات لهم لتصبح محدود بملوني ليرة للعمليات الجراحية داخل المشافي بدلاً من ٦٥٠ ألف ليرة كما هو معمول به حالياً وتعديل التغطيات خارج المشفى لحدود ١٥٠ ألف ليرة بدلاً من ٥٠ ألف ليرة حالياً.

بينما هناك مقترح على الشوازي لذلك

عبد الهادي شباط

يعاني التأمين الصحي في سورية الكثير

من المشاكل المتعلقة بمختلف جوانب العمل بدءاً من الاكتتاب (التسويق) والتسعير) وصولاً إلى إدارة المطالبات وعوامل كثيرة تتداخل لتؤدي إلى ضعف جودة خدمة التأمين الصحي منها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية ومنها ما يتعلق بأداء القطاع التأميني ومختلف الجهات ذات الصلة في عملية التأمين الصحي وربما تظهر مشكلات التأمين الصحي بوضوح أكثر في تأمين موظفي القطاع الإداري في الدولة.

في متابعة لـ«الوطن» حول التأمين الصحي وخاصة في القطاع الإداري كشفت مدير في قطاع التأمين عن عدد من المقترحات يتم بحثها لتعديل أساطم وتغطيات التأمين الصحي للعاملين في الجهات العامة (القطاع الإداري) بهدف تحسين جودة الخدمة المقدمة وأنه من أكثر الشكايات التي يتم بحثها وزيادة القسط السنوي للعاملين في القطاع الإداري حتى ٤٥ ألف ليرة تتحمل المؤسسة جزءاً كبيراً منه بحيث لا يتجاوز القسط الشهري للموظف ٢٠ ألف ليرة سنوياً في حين يتم بحث رفع التغطيات لهم لتصبح محدود بملوني ليرة للعمليات الجراحية داخل المشافي بدلاً من ٦٥٠ ألف ليرة كما هو معمول به حالياً وتعديل التغطيات خارج المشفى لحدود ١٥٠ ألف ليرة بدلاً من ٥٠ ألف ليرة حالياً.

بينما هناك مقترح على الشوازي لذلك